تأسيس تجمع في البصرة يسعى لتشكيل إقليم الجنوب

بغداد / المدى

أعلن سياسيون وشيوخ عشائر،أمس الخميس، عن تشكيل تجمع في البصرة يعنى بالترويج جماهيرياً لمشروع تشكيل إقليم الجنوب الذي يتألف من ثلاث محافظات، أو تأسيس إقليم البصرة في حال فشل المشروع الأول.

وقال النائب المستقل ضمن التحالف الوطني جواد البزوني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "التجمع الجديد الذي أعلن عن تأسيسه خلال مؤتمر عقد في قاعة عتبة بن غزوان يهدف إلى الترويج والتحضير لمشروع تشكيل إقليم الجنوب الذي تكون عاصمته البصرة ويضم ميسان وذي قار"، مبيناً أن "في حال فشل مشروع إقليم الجنوب سنواصل التحرك باتجاه تأسيس إقليم البصرة".

وأضاف البزوني أن "التجمع من المقرر أن يلعب دوراً تثقيفياً واسعاً لمشروع الإقليم لان صورة النظام الفدرالي ليست واضحة تماماً لدى الكثير من المواطنين"، مضيفاً أن "التجمع سيضم شخصيات عشائرية ودينية، فضلاً عن أستاذة جامعيين وصحافيين وفنانين".

وشدد البزوني الذي يعد من أبرز السياسيين الداعمين لمشروع إقليم البصرة على أن "مشروع الإقليم لا يتعارض مع مشروع جعل البصرة عاصمة العراق الاقتصادية، ونحن من الداعمين للمشروع الأخير".

من جانبه، قال رئيس مجلس أعيان البصرة وأحد مؤسسي التجمع الشيخ كاظم عبود في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس الأعيان يدعم بقوة تشكيل إقليم الجنوب أو إقليم البصرة ليتسنى للمحافظات الجنوبية أن تنهض عمرانياً واقتصادياً"، معتبراً أن "أعضاء المجلس تولدت لديهم قناعة بأهمية تشكيل الإقليم نتيجة تنامي المركزية".

وأشار عبود إلى أن "التجمع الجديد سيعقد ندوات جماهيرية ويقيم محاضرات تثقيفية حتى في المناطق الريفية من أجل تحفيز الناس على المطالبة بجعل المحافظة إقليماً بحد ذاتها أو عاصمة لإقليم الجنوب"، مؤكداً أن "البصرة تضم ثروات هائلة إلا أن سكانها يعانون كثيراً من تردي الخدمات والبطالة وأزمة السكن"، معتبراً أن "المحافظة عندما تكون إقليما ستتحسن أوضاعها بسرعة وتنال مكانتها التي تستحقها".

وكان النائب السابق وائل عبد اللطيف أول من حاول تحويل البصرة إلى إقليم بعد عام ٢٠٠٣، حيث تمكن أواخر عام ٢٠٠٨، من الحصول على تواقيع نسبة معينة من الناخبين المسجلين، وقدم على إثرها طلباً رسمياً إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء استفتاء على تشكيل إقليم البصرة الفدرالي، لكن محاولته باءت بالفشل بسبب تعذر الحصول على نسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين، وهي المرحلة التي تمهد في حال نجاحها إلى إجراء استفتاء جماهيري عام.

وقد أرسل ثلثا أعضاء مجلس محافظة البصرة بداية العام الحالي طلباً إلى مجلس رئاسة الوزراء يدعون فيه إلى تحويل البصرة إلى إقليم فدرالي، كي يصدر بدوره أمراً إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للإعلان عن مدة ستة أشهر يتم خلالها الترويج للمشروع من قبل القوى والشخصيات السياسية الداعمة له، وبعدها يتم تحديد موعد لإجراء استفتاء جماهيري بشأنه.

وتتباين مواقف القوى السياسية في محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، بشأن تطبيق الفدرالية، حيث تعارضها بعض الأحزاب والحركات جملة وتفصيلاً، فيما تؤيدها أخرى بنسب متفاوتة، كما تطمح جهات سياسية إلى تشكيل إقليم فدرالي تكون عاصمته البصرة ويتألف من ثلاث محافظات هي البصرة وميسان وذي قار، وأخرى ترى أن الصيغة الأمثل لتطبيق الفدرالية تكمن بتأسيس إقليم طائفي تكون عاصمته النجف ويضم تسع محافظات من الجنوب والفرات الأوسط.

يذكر أن النظام الفدرالي يعتبر شكلاً من أشكال الحكم، وبموجبه تقسم السلطات دستورياً بين حكومة اتحادية ووحدات حكومية أصغر كالأقاليم والولايات، ويعتمد المستويان المذكوران من الحكومة أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة، أما بالنسبة للأقاليم والولايات فتعتبر وحدات دستورية تتمتع كل منها بنظام أساسي يحدد أوجه سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأقرب الدول لتطبيق هذا النظام على المستوى العربي هي الإمارات العربية المتحدة، أما على مستوى العالم فهي الولايات المتحدة الأميركية.

النفط والغاز النيابية: سنرفع تقريراً لرئاسة البرلمان عن أزمة النفط بين بغداد وأربيل

بغداد / المدى

كشف نائب عن كتلة التغيير في مجلس النواب، أمس الخميس، أن لجنة النفط والطاقة النيابية التي زارت إقليم كردستان ليست مختصة بالتحقيق لتتمكن من الحصول على المعلومات عنوة من حكومة الإقليم عن مسألة النفط، مبينا أن اللجنة ستقوم برفع تقرير عن الأزمة القائمة بين بغداد وأربيل بهذا الخصوص إلى رئاسة مجلس النواب.

وقال النائب بايزيد حسن لوكالة "آكانيوز" للأنباء: إن "لجنة مجلس النواب التي تزور إقليم كردستان حالياً، ناقشت المشكلة القائمة بين بغداد وأربيل بشأن ملف النفط والغاز". وأضاف أن "عددا من أعضاء اللجنة وجه مجموعة أسئلة وملاحظات إلى وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان، وقد سجل وجهة نظر حكومة الإقليم بشأن الملاحظات"، مشيرا إلى أن "مهمة اللجنة النيابية تقتصر على الاطلاع على وجهة نظر الحكومتين إزاء مسألة النفط، وليس بإمكانها إجراء التحقيقات بشأن التهم التي توجهها بغداد إلى إقليم كردستان عن مزاعم تهريب النفط".

وتابع حسن بالقول: "بعد انتهاء زيارتنا إلى الإقليم، وعند عودتنا إلى بغداد ولمعرفة وجهة نظر الحكومة الاتحادية حيال مشكلة النفط، سنعقد اجتماعا مع وزارة النفط الاتحادية، بعدها سنقوم بإعداد تقرير بشأن المشكلات بين إقليم كردستان وبغداد ونرفعه إلى رئاسة مجلس النواب".

ولفت حسن إلى أن "ما لاحظناه من خلال وجهة نظر حكومة إقليم كردستان بشأن مسألة النفط، أنه في حال صدور قانون النفط والغاز فإن المشكلة بين بغداد وأربيل بمسألة النفط سوف تنتهي".

يشار إلى أن لجنة النفط والغاز في مجلس النواب قد بدأت زيارة إلى إقليم كردستان يوم الثلاثاء الماضي، للاطلاع على تفاصيل المشكلات القائمة بين بغداد وأربيل إزاء مسألة النفط.

الكشف عن وثيقة مقدمة من المالكي إلى البرلمان بعدم استجواب الشهرستاني

بغداد / المدى

.كشفت وثيقة صادرة عن رئيس الوزراء نوري المالكي مؤرخة في / ١٠ / ٢٠٠٩ وموجهة إلى هيئة رئاسة مجلس النواب طالب فيها رئيس مجلس النواب إياد السامرائي بعدم استجواب وزير النفط السابق حسين الشهرستاني.

وجاء في الوثيقة التي حصلت وكالة /البغدادية نيوز/على نسخة منها بعنوان سري وشخصي وعاجل جدا " اتجهت حكومة الوحدة الوطنية بعد تحقق الانجازات الأمنية الكبيرة في عموم العراق إلى الإعمار وتشجيع المستثمرين على المشاركة في عملية البناء والاعمار في العراق وقد عقد مؤتمران كبيران في لندن وواشنطن لهذا الغرض وشارك فيها عدد كبير من كبريات الشركات العالمية وزار العراق عدد من المسؤولين الذين عبروا عن رغبتهم في توظيف رؤوس أموال كبرى ".

وأضاف "إن من خطط الحكومة في هذا المجال النفط والغاز حيث أنجزت وزارة النفط جولة التراخيص الاولى وقريبا الثانية ووقعت عقودا هامة في مجالات النفط والغاز سترفع من قدرات العراق الإنتاجية والتصديرية لهذا عمد الأشرار الذين لا يريدون الخير لهذا البلد من عملاء النظام السابق وتكفيريي القاعدة إلى إرسال رسالة إلى المستثمرين من خلال عمليات التفجير التي استهدفت مؤسسات حكومية هامة في تفجيرات ٢٠٠٩/٨/١٩ و٢٠٠٩/١٠/٢٥ "

وتابع المالكي حسب الوثيقة إن" مما يؤسف له انه يتزامن مع هذا التوجه، الدعوة إلى استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني ،معتبرا أن هذا الاستجواب يعطي رسالة غير مشجعة للشركات الراغبة في الدخول إلى السوق العراقية ويتوجب مع رسالة المخربين في تعطيل آفاق التقدم في بلدنا".

وأعرب المالكي عن أمله أن" يدرك الجميع حجم المخاطر الناتجة عن هذا الاستجواب مع احترامنا للدور الرقابي لمجلس النواب والحكومة تعمل بكل جدية محاربة كل أنواع الفساد".

وأوضحت الوثيقة أن السامرائي قد عمم كتاب الطلب على رؤساء الكيانات،حسب هامشه على الوثيقة وحمل توقيعة في ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٩ ونصه (بناء على طلب رئيس الوزراء يعمم الكتاب على رؤساء الكيانات السياسية.

الأحرار تدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة . . ومستشار المالكي يؤكد تعزيز القوات

أنباء عن سيطرة الجيش الحرّ السوري على الحدود مع العراق

بغداد / المدى

دعا عضو لجنة الدفاع البرلمانية حاكم الزاملي، الخميس، القيادة العامة للقوات المسلحة إلى إرسال تعزيزات عسكرية للسيطرة على الحدود مع سوريا من الجهة الشمالية، مؤكدا "سيطرة الجيش السوري الحر" على منطقة البو كمال السورية الحدودية، فيما طالب بالإسراع بنقل العراقيين من سوريا قبل تأزم الأمور.

وقال الزاملي في حديث لـ"السومرية نيوز"، "نحن ننظر الآن إلى ما يجري في سوريا بحذر وقلق شديد، وقد ينعكس ما يجري هناك على أمن العراق، لأنه عانى سابقا من تنظيم القاعدة والتكفيريين وحركات الجهاد التي تقود القتال الآن في سوريا"، داعيا القائد العام للقوات المسلحة إلى "إرسال تعزيزات عسكرية إلى الحدود الشمالية مع سوريا بعد سيطرة الجيش السوري الحر على قرى منطقة البو كمال السورية".

وأضاف الزاملي "لدينا معلومات عن سيطرة الجيش السوري الحر على الحدود والمنفذ الذي يربط العراق بسوريا وقتل عدد كبير مما يسمى بالهجانة (حرس الحدود السوريين)، والضباط الذين كانوا يقاتلون مع النظام السوري في قرية البوكمال"، مطالبا بـ"اتخاذ الإجراءات اللازمة لقطع الطريق أمامهم في حال حاولوا استغلال الأراضي العراقية باعتبارها أراضي واسعة وغير مسيطر عليها بشكل كامل من قبل الجيش العراقي".

وأشار الزاملي، وهو نائب عن كتلة الأحرار في مجلس النواب، إلى أن "الجيش السوري الحر يستخدمون تلك المناطق كملاذات آمنة، فضلا عن أن هناك عمليات تهريب أسلحة يقوم بها المرتزقة بجمع البنادق والقاذفات والمتفجرات التي كانوا يستخدمونها في العراق لذلك فأن السيطرة عليها مهمة في هذه المرحلة".

وفي السياق نفسه طالب الزاملي الحكومة العراقية بـ"إرسال أكثر من طائرة إلى سوريا لنقل الرعايا العراقيين، لا سيما في منطقة السيدة زينب قبل أن تتأزم الأمور"، محذرا من "حصول مجازر يذهب ضحيتها العراقيون، خصوصا أن هناك حقدا واضحا على العراقيين من قبل الجيش السوري الحر لاعتقاده أن العراقيين مؤيدون لنظام بشار الأسد من جانبه كشف المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء ، أمس الخميس، عن صدور تعليمات للقوات العراقية بتعزيز تواجدها على الحدود العراقية السورية، فيما استبعد أن يكون العراقيون الموجودون كلهم في هذا البلد معرضين للتهديد.

وقال علي الموسوي في حديث لـ"صحفي إن "هناك تعليمات صدرت للقوات العراقية وحرس الحدود لتعزيز تواجدها لاسيما على الحدود العراقية السورية لمواجهة الطوارئ وعدم السماح بحدوث أي خلل امني"، مبينا إن" العراق لديه قلق ومخاوف من اضطراب الأوضاع الأمنية في سوريا".

وأضاف الموسوي أن "الحكومة العراقية سهلت كل الأمور للعراقيين الراغبين بالعودة للبلاد بالتنسيق مع السفارة العراقية في سوريا لنقلهم"، لافتا غالى أن "الحكومة العراقية تشكر سوريا لاحتضانها العراقيين الذين أجبرتهم ظروف قمعية سواء في زمن النظام السابق أو بسبب الإرهاب على الهجرة إليها".

واستبعد المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة أن" يكون كل العراقيين الموجودين في سوريا مهددين"،مشيرا إلى أن "المواطن العراقي الذي يرغب بالعودة فانه سيعود إلى العراق ومن يبقى في سوريا سيبقى كما كان صديقا للشعب السوري الذي يكن الاحترام للعراقيين الموجودين هناك".

من جانب آخر كشف مصدر دبلوماسي مطلع، الخميس، عن أن ساسة سوريين يبحثون حالياً إمكانية طلب اللجوء من العراق، وفيما أكد أن بغداد تمثل خيار اللجوء الأول لدى قادة سوريا، أشار إلى أن الأمر غير واضح فيما إذا كان الرئيس السوري بشار الأسد سيتخذ من العراق ملجأ له.

وقال المصدر في حديث لـ"شفق نيوز"، إن "الساسة السوريين بدأوا بدراسة مدى إمكانية طلب اللجوء من العراق"، مؤكدا على أنهم "سوف يقدمون طلبا لبغداد خلال الأيام المقبلة أن تم الاتفاق على اتخاذ العراق بلدا للجوء".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لحساسية المعلومات أن "العراق الخيار الأول بين خيارات اللجوء لدى قادة سوريا بسبب قربه على بلدهم".

وتابع المصدر أن "الأمر غير واضح حتى الآن فيما إذا كان الأسد سيتخذ العراق ملجأ له أو لا".

فيما أعرب عدد من أعضاء مجلس النواب عن قلقهم من تداعيات الاحداث في سوريا، مطالبين الحكومة والقوى السياسية العراقية بمواقف داعمة للشعب السوري واحترام إرادته في تحقيق نظامه الديمقراطي.النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون شدد على ضرورة بلورة موقف سياسي موحد تجاه الاحداث في سوريا: "علينا جميعا كأحزاب سياسية أن نقف مع الشعب السوري في هذه المحنة بالذات، لأنه يدفع الثمن يوميا بدماء بريئة ".

وبدوره شدد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي على توفير الدعم للشعب السوري،لإنقاذه من الظلم: "يجب أن يكون هناك دعم للشعب السوري باعتبار وجود ظلم وقع عليه وعلى الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية أن تؤدي دورها بالوقوف مع الشعوب في التخلص من الأنظمة الديكتاتورية".

وكانت الحكومة قد أعلنت تمسكها باعتماد الحلول السلمية للمشكلة السورية حسبما أكد ذلك المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي : " تتم المحافظة على وحدة سوريا وشعبها من خلال السلم والحل السياسي ، وليس عن طريق الصدام والقتال".

وفيما كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي، عن تنسيق عراقي مع أطراف دولية لإيقاف العنف في سوريا، شدد النائب عن الكتلة البيضاء كاظم الشمري على أهمية أن تتبنى جميع الأطراف مبادرة كوفي عنان .

وعلى خلفية الاحداث التي شهدتها معظم المدن السورية، دعا العراق رعاياه المقيمين في سوريا للعودة إلى بلدهم بعد أن تسلم جثامين ٢١ شخصا قتلوا جراء الاحداث هناك .

يشار إلى أن تطورات خطرة تسارعت منذ يومين هي الاولى منذ الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد في آذار عام ٢٠١١ إذ أشارت الأنباء إلى اقتراب القتال بين مسلحي المعارضة والجيش النظامي السوري غالى وسط دمشق إضافة إلى الانفجار الذي وقع في مبنى الأمن القومي وتسبب في مقتل وزير الدفاع السوري ونائبه صهر الرئيس بشار الأسد إضافة إلى رئيس خلية إدارة الأزمة السورية ومعاون نائب رئيس الجمهورية وعدد من القادة العسكريين والأمنيين، وكذلك تزايد أخبار الانشقاقات المتواصلة من الجيش النظامي.

عد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، أن التفجير الذي وقع يشكل تطورا مؤثرا في مسار الأحداث التي تشهدها سوريا، مشددا على أهمية أن تنتقل سوريا انتقالا سلميا إلى حياة سياسية ديمقراطية حرة.

كما المح وزير الخارجية الروسي سيرجيه لافروف إلى أن الاحداث التي وقعت مؤخرا في دمشق تمثل "المعركة الحاسمة".

ويشير المراقبون إلى أن الاحداث الأخيرة في سوريا تلقي ظلالا من الشك على وضع الرئيس بشار الأسد وأسرته والمقربين منه، الذين يديرون جميع مرافق الحياة ويؤكدون أن وجودهم بات مهددا في ظل تنامي قوة المعارضة المسلحة وانشقاقات العسكريين واقتراب المعارك من وسط العاصمة.